منوعات

MEDIA

143 شهيداً

غزة ـ **العربي الجديد**

أعلن المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة، السبت، ارتفاع عدد الصحافيين الشهداء منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي إلى 143، إثر قتل الاحتلال الإسرائيلي المصور الصحافي بهاء عكاشة، في قصف إسرائيلي استهدف منزله في مخيم جباليا شمال القطاع. وقال المكتب في بيان: «ارتفاع عدد الشهداء الصحافيين إلى 143 منذ بدء حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة، وذلك بعد ارتقاء الزميل المصور الصحافي بهاء عكاشة». وأوضح أن «عكاشة يعمل مصوراً صحافياً في شبكة الأقصى، استشهد مع زوجته وأبنائه (لم يحدد عددهم) في قصف إسرائيلي لمنزله في مخيم جباليا شمال قطاع غزة».
وبحسب بيان سابق للمكتب الإعلامي أواخر إبريل/ نيسان الماضي، بلغ عدد الصحافيين الشهداء 142 منذ 7 أكتوبر 2023.
وتواصل إسرائيل استهداف الصحافيين في عدوانها المستمر على القطاع منذ أكثر من سبعة أشهر، رغم النداءات المتكررة من الأمم المتحدة والحكومات العالمية والمنظمات المعنية بحقوق وحرية وحماية الصحافيين، خصوصاً لجنة حماية الصحافيين ومراسلون بلا حدود، والمعهد الدولي للصحافي. وسبق أن أعلنت منظمة مراسلون بلا حدود، بعد أسابيع قليلة من بدء العدوان، رفع دعوى أمام المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في «جرائم الحرب المرتكبة في حق صحافيين» منذ السابع من أكتوبر. وأوضحت المنظمة أن الصحافيين الذي قتلهم الاحتلال كانوا ضحايا هجمات ترقى، على أقل تقدير، إلى «جرائم حرب».

«دويتشه فيله»: إعلام ألماني بلسان إسرائيلي

في الشهر الثامن لحرب الإبادة الإسرائيلية في قطاع غزة، لا تزال قناة «دويتشه فيله» الألمانية منحازة في خطابها لرواية الاحتلال، رغم الانتقادات التي تتلقاها من الجمهور العربي

الرباط ـ **حمزة الترباوي**

لا تخفي قناة «دويتشه فيله»، المؤسسة الإعلامية الدولية لجمهورية ألمانيا الاتحادية، بنسختها العربية، انحيازها لإسرائيل، رغم مرور أكثر من سبعة أشهر على حرب الإبادة في قطاع غزة. لا يحتاج القارئ للتعمق في محتوى موقع DW عربية ليرى بسهولة الانحياز الواضح للسردية الإسرائيلية. فكل مقال حول الحرب على غزة ترد فيه العبارات التالية تفسيراً من القناة لسياق الأحداث: «اندلعت الحرب بعد هجوم إرهابي غير مسبوق لحركة حماس في 7 أكتوبر/ تشرين الأول على جنوب إسرائيل، أسفر عن مقتل أكثر من 1170 شخصاً، معظمهم مدنيون، حسب تعداد لفرانس برس يستند إلى بيانات إسرائيلية رسمية»، وتقول في الفقرة التالية: «ويذكر أن حركة حماس، وهي مجموعة مسلحة فلسطينية إسلاموية تصنفها ألمانيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ودول أخرى منظمة إرهابية». في المقابل، تصف القناة حرب الإبادة الإسرائيلية في قطاع غزة بـ«النزاع»، في محاولة للمساواة بين قوة احتلال واستعمار تملك أحدث الأسلحة، وبين الفلسطينيين في القطاع.
وفي مقال بعنوان «فض اعتصامين لمحتجين مؤيدين للفلسطينيين بجامعتين ألمانيتين»، يكتب موقع القناة: «ويحتج الطلاب على العملية العسكرية التي تشنها إسرائيل في غزة والتي تقول السلطات الصحية في القطاع إنها أودت بحياة أكثر من 34 ألف شخص. وجاءت الحملة العسكرية الإسرائيلية عقب هجوم على إسرائيل (في السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023) تشير إحصاءات إسرائيلية إلى تسببه في مقتل 1200 شخص وشنته حركة حماس، المجموعة المسلحة الفلسطينية الإسلاموية التي تصنفها ألمانيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ودول أخرى منظمة إرهابية». هكذا أعادت القناة تكرار الخطاب نفسه، لكن هذه المرة مع استخدام تعبير «عملية عسكرية» بالرغم من كون المقررة الخاصة للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة فرانشيسكا ألبانيز قالت، في مارس/آذار، إنها تعتقد أن الحرب الإسرائيلية «ترقى إلى حد الإبادة الجماعية»، ودعت الدول إلى فرض عقوبات وحظر أسلحة على الفور.

> تسيطر السردية الإسرائيلية على كل تغطية للعدوان على غزة

وفي المقال نفسه، يغيب الصوت الفلسطيني أو صوت الطلاب المحتجين بشكل كامل، فيستند إلى تصريح من الشرطة الألمانية، ثم إدانة وزير العلوم في ولاية سكسونيا احتلال القاعة، ثم تصريحات عن «مؤتمر اتحاد طلاب» المعارض لتحرك الطلاب، وسبق أن اتهم المحتجين بمعاداة السامية. «دويتشه فيله» مملوكة للدولة الألمانية وممولة من ميزانية الضرائب الفيدرالية الألمانية. علماً أن ألمانيا هي ثاني أكبر مورد للأسلحة إلى إسرائيل، ودولة يشعر فيها المزيد من منتقدي الاحتلال الإسرائيلي بالتضييق الرسمي من قِبل حكومة أولاف شولتز. وأصبح هذا التضييق يأخذ شكل إلغاء وفضّ اجتماعات بقوة الشرطة، مع التعرّض للإلغاء باسم مكافحة «معاداة السامية»، سواء ضد الأكاديميين أو الفنانين أو العاملين في مختلف القطاعات. كل هذا بذريعة الخوف من تحول الأنشطة المتعلقة بدعم فلسطين إلى شرعنة لخطاب معاداة السامية، بالرغم من أن المستهدفين بهذه القيود هم أيضاً من الناشطين اليهود الذين يرفضون الصهيونية.
ينعكس ذلك على «دويتشه فيله»، التي سبق أن أعلنت فصل عدد من الصحافيين العرب، في فبراير/ شباط 2022، بتهمة التعبير عن «آراء معادية للسامية» استناداً إلى تغريدات ومقالات قديمة للصحافيين تنتقد الاحتلال الإسرائيلي. كما سبق أن أعلن الصحافي اللبناني ربيع بركات أن ثلاثة منشورات على حسابه الخاص في «فيسبوك»، بينها صورة لغرافيتي يُظهر ليلى خالد على جدار الفصل العنصري، سبّبت إحجام إدارة أكاديمية «دويتشه فيله» عن التعاقد معه بحجة «معاداة السامية» و«التحريض على العنف». وبالرغم من القيود على التعبير عن التضامن مع الفلسطينيين، تُظهر استطلاعات الرأي أنّ ما يقرب من 70 في المائة من الألمان يشعرون بأنّ استمرار الحرب على قطاع غزة غير مبرَّر. ولا تزال الاحتجاجات والتظاهرات تعمّ عدداً من الولايات الألمانية للتنديد بالإبادة الجماعية، فضلاً عن انتشار رسائل مقاطعة الشركات الألمانية الداعمة لإسرائيل في الشوارع وعلى الجدران.
وعلى المستوى الرسمي، سبق للمستشار الألماني أولاف شولتز أن صرّح بأن «ألمانيا ليس لها إلا مكان واحد فقط، هو إلى جانب إسرائيل»، لكنه تساءل في مارس/ آذار الماضي: «بغض النظر عن مدى أهمية هدف الحرب الإسرائيلية، فهل يمكن أن نبرّر مثل هذه التكاليف الباهظة للغاية؟»، وفي نفس الشهر، تحدّثت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية عن «بدء فقدان ألمانيا صبرها» تجاه العدوان معتبرةً أن دعم إسرائيل لم يعد «شيكاً على بياض لنتنياهو».

اعتقال طالبة جامعية متضامنة مع فلسطين في برلين، مايو 2024 (الأناضول)

قانون جديد يهدد تغطية الإعلام الأميركي للعدوان

واشنطن ـ **العربي الجديد**

منذ بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في السابع من أكتوبر/ تشرين الأوّل الماضي، تلقّت وسائل إعلام أميركية اتهامات مختلفة بـ«دعم الإرهاب» من دون أيّ أدلة، بسبب تقديمها تغطية مختلفة عن الرواية الإسرائيلية. لكن هذه التهم غير المثبتة قد تتسبّب في المستقبل القريب بخسارة وسائل الإعلام غير الربحية الإعفاءات الضريبية، في إجراء عقابي يتيحه مشروع قانون قدّم إلى الكونغرس الأميركي، بعد أن أقرّ في مجلس النواب بدعم واسع من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، بحسب موقع ذا إنترسبت الأميركي. طوال الأشهر الماضية، ألمح عشرات المسؤولين الحكوميين والمشرعين الأميركيين، بلا دليل، إلى وجود منصات إعلامية أميركية تقدّم الدعم المادي لحركة حماس، كما أن بعضهم أصدر تهديدات مبطنة لهذه المنصات. قاد هذا الوضع إلى صدور مشروع القانون المثير للجدل، والذي يسمح لوزير الخزانة الأميركية بإلغاء الصفة غير الربحية لأي منظمة تعتبر «داعمة للإرهاب» من دون المرور بالإجراءات البيروقراطية المطلوبة في المحاكمات الجنائية والتصنيفات الرسمية للإرهابيين.
وقبل مشروع القانون الجديد، كانت القوانين المتعلقة بالدعم المادي للإرهاب قد تعرضت لانتقادات كثيرة بسبب اتساع نطاقها واحتمال إساءة استخدامها، ليس ضد حرية التعبير حصراً، بل أيضاً ضد مقدمي المساعدات الإنسانية. وسلطت رسالة حديثة من 135 منظمة حقوقية

اتهام صحافيين فلسطينيين متعاونين مع مؤسسات أجنبية بالقرب من حركة حماس (محمد عابد / فرانس برس)

تعارض مشروع القانون الجديد الضوء على الجهود المبذولة لإلغاء حالة الإعفاء الضريبي للمجموعات الطلابية المؤيدة لفلسطين أو الانتقام منها.

> دعا نوّاب إلى تحقيق حول «دعم الإرهاب» في بعض المؤسسات

ينطبق الأمر نفسه على الصحافة، إذ دعا أعضاء في الكونغرس إلى إجراء تحقيقات حول دعم الإرهاب في صحف مثل ذا نيويورك تايمز، ووكالات مثل رويترز وأسوشييتد برس، معتمدين على ادعاءات من مؤسسة أونست ريبورتينغ المؤيدة لإسرائيل بأنّ هذه المؤسسات اشترت صوراً من صحافيين فلسطينيين مستقلين في غزة قاموا بتغطية «طوفان الأقصى» في السابع من أكتوبر، وبالتالي قد تكون على علم مسبق بالعملية.
صحيح أن «أونست ريبورتينغ» تراجعت عن اتهاماتها معترفةً بعدم امتلاكها دليلاً واحداً على وجود علاقات بين وسائل الإعلام وحركة حماس، إلّا أنّ مسؤولين أميركيين تلقفوا هذه الاتهامات ليقولوا إن تعاون المؤسسات الصحافية الأميركية مع صحافيين فلسطينيين مستقلين في غزة لديهم اتصالات مع مسؤولين في «حماس»، يجعل منها ممولةً للإرهاب.
تطور ذلك ليصير في رسالة وقعها أكثر من 12 مدع عام في الدولة بأن تقارير وسائل الإعلام يمكن أن تستعمل في حد ذاتها أدلةً على دعم «حماس»، وبالتالي «الإرهاب». كذلك، شددت الرسالة على أن «الدعم المادي» للجماعات الإرهابية يمكن أن يشمل «كتابة وتوزيع منشورات تدعم هذه الجماعات»، من دون توضيح تفاصيل، ما قد يجعل كاتب أي تقرير لا يدين «حماس» بشكل لا لبس فيه أو لا يتبنى السردية الإسرائيلية «بالقدر الكافي» عرضةً للاتهام. كذلك حذر المدعون العامون المنصات الصحافية من أنهم سيستمرون في متابعة تقاريرهم للتأكد من أنها «لا تنتهك أي قوانين اتحادية أو قوانين خاصة بالولاية من خلال تقديم الدعم المادي للإرهابيين في الخارج»، داعياً إياهم إلى «الالتزام بالقانون».
في الوقت نفسه، طالب 15 عضواً في الكونغرس وسائل الإعلام بتقديم معلومات حول الصحافيين المستقلين المتعاونين معهم، مهددين بإصدار مذكرات استدعاء. إضافةً إلى ذلك، فإنّ خمسة من رعاة مشروع القانون الجديد وجهوا رسالة إلى مصلحة الضرائب، يدعونها فيها إلى إلغاء الإعفاء الضريبي للمنظمات غير الربحية التي «تروّج لسلوك يتعارض مع السياسة العامة»، حتى لو لم يكونوا متهمين بدعم الإرهاب على الإطلاق.

قضية

أصدرت محكمة الثورة في إيران حكماً بالسجن ثمانية أعوام (ثلاثة منها مع وقف التنفيذ) والجلد ودفع غرامات ومصادرة أملاك بحقّ المخرج محمد رسول أف

محمد رسول أف
التوتر يتصاعد بين إيران وفنانيها

باريس ـ **ندى الأزهري**

قبل أيام قليلة على بدء الدورة الـ77 (14 . 25 مايو/أيار 2024) لمهرجان «كانّ» السينمائي، أصدرت محكمة الثورة في إيران حكماً بالسجن ثمانية أعوام (ثلاثة منها مع وقف التنفيذ) والجلد ودفع غرامات ومصادرة أملاك بحقّ المخرج محمد رسول أف، المعروف بانتقاداته للسلطات الإيرانية. بابال باكنيا، محامي رسول أف، نشر خبر الحكم على موقع إكس في 8 مايو/ أيار الحالي، ناقلاً الأسباب التي أعلنتها المحكمة: «التوقيع على تصريحات، وصناعة أفلام (روائية) وأفلام وثائقية، يُعتبران مثالين على التواطؤ بقصد ارتكاب جريمة ضد أمن البلد».

بدأت الأحداث تتسارع منذ إعلان مهرجان «كانّ»، في 3 مايو، إضافة إلى المسابقة الرسمية للدورة الـ77: أولاً، ضغوط السلطات الإيرانية على المخرج لسحب فيلمه، المُصوَّر سرّياً، من المهرجان؛ ثمّ استدعاء ممثلين في الفيلم للتحقيق معهم رغم عدم إعلان «كانّ» عن أيّ اسم، الذين قالوا، بعد توقيفهم ساعات، إنّ السلطات طلبت منهم إقناع رسول أف بعدم المشاركة في الدورة المقبلة، وإنّهم مُنعوا من السفر. وتُشير الموقع الإيراني المعارض «راديو فردا»، الذي يبثّ من براغ، أنّ الإعلان الترويجي للفيلم يُظهر ثلاث نساء غير مُحجّبات.

> تسارعت الأحداث منذ إعلان «كانّ» عرض «بذرة التين المقدّسة»

نُهمٌ مختلفة

يبدو أنّ قصة «بذرة التين المقدّسة» تدور حول حركة «امرأة، حياة، حرية»، إذ يشير الملخّص إلى أنّها (القصة) تروي حكاية قاضي تحقيق في المحكمة الثورية في طهران مُصاب بجنون العظمة، ومع اشتداد الاحتجاجات في كلّ أنحاء البلد، يَشكّ في عائلته. وبحسب تقرير نشره الموقع نفسه، يذكر الملخّص أنّ هذا المسؤول الأمني يبدأ بالاشتباه بتوَرّط زوجته وابنتيه في اختفاء سلاحه، ما يدعوه إلى اتّخاذ إجراءات صارمة في المنزل، تقود إلى توتّرات في البيئة الأسرية، ترتبط بالأجواء الاجتماعية الملتهبة في البلد في الفترة نفسها.

لمحمد رسول أف تاريخ طويل مع السلطات في بلده (أندرياس رنتز/ Getty)

فاطمة معتمد آريا

اليوم، يبدو الوضع كأنّ هناك نوعاً من تمرّد عميق للسينمائيين، لم يعد يكترث بالممنوعات، حتى الذين كانوا فيما مضى مقبولين من السلطات بشكل عام، مع وجود منازعات بينهم من حين إلى آخر، غدوا الآن غير مُكترثين إطلاقاً. يتّضح هذا مع الممثلة فاطمة معتمد آريا (الصورة)، التي، وأنْ يُدين الحركة الخضراء المعارضة زمن أحمدي نجاد، استمرّت بالعمل رغم الصناوشات. اليوم، العلاقة بينها وبين النظام وصلت إلى القطيعة.

إضاءة

جداريات لغزة في تونس

تونس ـ **محمد معمري**

قبل أشهر فقط كانت معظم جداريات الفنانين في الأحياء الشعبية في العاصمة تونس، مخصّصة لأكبر فريقي كرة قدم محليين الأفريقي والترجي الرياضي التونسي، لكن، وبعد السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، اختفت الوان النادييْن البيضاء والحمراء والصفراء، لتحلّ مكانها ألوان العلم الفلسطيني: الأحمر والأخضر والأبيض والأسود، التي سيطرت على أغلب جداريات العاصمة التونسية، دعماً للقضية الفلسطينية وانتصاراً للمقاومة في قطاع غزة بوجه العدوان الإسرائيلي.

على جدار معهد في حي الزهور الرابع، أحد الأحياء الشعبية في الضاحية الشمالية للعاصمة التونسية، تعترضك جدارية بطول خمسة أمتار وعرض مترين رُسم عليها العلم التونسي والفلسطيني وخريطة فلسطين وصورة لمقاوم، تعبيراً عن التضامن مع الشعب الفلسطيني.

وقال أحد المشاركين في رسم الجدارية، أحمد البنبلي، في حديث مع «العربي الجديد»: «في العادة كنا نرسم الوان فرقنا المفضلة أو بعض شخصيات أفلام الحركة، لكن منذ بدء الحرب الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني اخترنا أن نعبر عن إيماننا بالقضية الفلسطينية التي تعلو على كل القضايا، خاصةً في ظل الإبادة التي يقترفها جيش الاحتلال بحقهم». وفي المقلب الآخر من العاصمة، وتحديداً في حي المروج في الضاحية الجنوبية للعاصمة، تنتشر العديد من الجداريات التي تعبر عن تضامن الشعب التونسي مع الشعب الفلسطيني. أبرزها جدارية على المفترق الرئيسي لطرقات الحي، الذي يتجاوز عدد سكانه 120 ألف نسمة، طولها أربعة أمتار وعرضها ثلاثة أمتار. تصوّر الجدارية طفلاً فلسطينياً يرتدي الكوفية الفلسطينية، وخلفه العلم الفلسطيني، وكتب باللغة الإنكليزية: «الحرية لغزة».

ولفت أحد الرسامين المشاركين في العمل، محمد علي، المعروف باسمه الفني «دالي»، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن «اختيار مكان رسم الجدارية يهدف إلى تنبيه المارة وتذكيرهم بالمأساة التي يعيشها شعبنا في فلسطين منذ عشرات السنين، والتي تفاقمت حدتها منذ بدء العدوان الأخير على قطاع غزة». كذلك، اختار بعض سائقي الأجرة التونسيين، تحويل سياراتهم التي ينقلون بها الركاب في العاصمة، إلى منصات للتعبير عن تضامنهم مع الشعب الفلسطيني. أحد هؤلاء، المعروف باسمه حمادي، ألصق صورة على الزجاج الخلفي لسيارته تحمل صورة القدس والعلم الفلسطيني، إضافة إلى شعارات مؤيدة للمقاومة الفلسطينية. ولا يعد التضامن مع الشعب الفلسطيني بالأمر الجديد على الشعب التونسي، إلا أنه شهد نمواً متسارعاً بالتزامن مع اندلاع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في السابع من أكتوبر الماضي. ورأى أستاذ التاريخ فتحي الحشاني في ذلك «عودة الوعي لدى الشعب، وخاصة الشباب التونسي»، موضحاً: «خلنا منذ الثورة التونسية سنة 2011 وما صاحبها من أحداث أن التونسيين باتوا منغلقين على واقعهم المحلي، وأن الوعي بمأساة الشعب الفلسطيني تراجع بشكل كبير وبات مقتصراً على الصالونات السياسية وبعض التجمعات النقابية». أضاف: «أثبت العدوان على غزة أننا مخطئون وأن الشعب التونسي يحمل القضية الفلسطينية في جيناته منذ نكبة 1948، مروراً بعديد الأحداث الأخرى، ومنها العدوان الإسرائيلي على حمام الشط في تونس سنة 1985».

> اختفت جداريات ناديي الترجي والافريقي لصالح غزة

في شوارع العاصمة التونسية (العربي الجديد)

فعالية

مهرجان الفيلم العربي في برلين... دورة لفلسطين

برلين ـ **يزن التميمي**

اختتمت الأسبوع الماضي فعاليات النسخة 15 من مهرجان الفيلم العربي في برلين (الفيلم)، والتي كرّست لعرض ومناقشة أفلام فلسطينية أو متعلقة بالقضية الفلسطينية، منها الصادر حديثاً، ومنها أفلام أعيد عرضها لجمهور يجهل الكثير عن تطورات نضال الشعب الفلسطيني من أجل حقوقه. واقيم مهرجان الفيلم العربي في برلين بنسخته المكرسة لفلسطين في ظل أجواء مضطربة تشهدها العاصمة الألمانية، التي استضافته منذ عام 2009. ومع بلوغ التحريض الرسمي والإعلامي على كل ما هو فلسطيني حدّاً غير مسبوق، فقد كانت هذه الدورة استثنائية لناحية خشية المنظمين من المضايقات الممكنة، سواء من الجهات الإعلامية أو مؤسسات الدولة. فقد سعت الأولى منذ بدء حرب الإبادة على الفلسطينيين، للتشهير بكل ما هو فلسطيني في ألمانيا وتخويف الجمهور من التعاطي معه، لتنجر خلفها مؤسسات الدولة.

وزاد من هذه المخاوف أن المهرجان دعا جمهوره، كما جاء في كلمة مديره ربيع الخوري، إلى «التأمل، والتحلي بشجاعة النقد، لاكتشاف قوة صوتك وتأثيره، للإصرار على أن قصصك يجب أن تبقى مرئية». وذلك في ظل ما يعيشه العالم العربي من «الحروب الوحشية إلى الثورات التي أشعلها المتقضون والمنتفضات في وجه أنظمتهم الظالمة، مروراً بموجات الهجرة، بمراكب اللاجئين الغارقة، بدوائر من عنف لا ينتهي ضد الشعب الفلسطيني».

وفي حديث مع «العربي الجديد»، قالت مديرة مهرجان باسكال فخري: «تكريس هذه النسخة من المهرجان لفلسطين كان في غاية الأهمية، خصوصاً في هذه الأجواء، فقد تعرض الكثير من الفنانين العرب واليهود للإلغاء والمنع بسبب تضامنهم مع الشعب الفلسطيني، لذا صار ضرورياً أكثر من أي وقت سابق عرض السردية الفلسطينية على شاشات السينما في ألمانيا، وتقديم المنظور الفلسطيني للجمهور في ألمانيا».

وأشارت فخري إلى أنّ منظمي مهرجان الفيلم العربي في برلين توقّعوا حصول مضايقات ومنع كما حصل في مؤتمر فلسطين قبل أسبوعين، كما لفتت إلى أن الشرطة «أجرت تحقيقات حولنا في سينما سيتي في منطقة فيدينج، شرقي برلين، من دون النظر في بوسترات المهرجان، ومن دون أن يعلموا أن موضوعه هو فلسطين، فقط لأنه مهرجان للفيلم العربي». أضافت: «حين أخبر مدير صالة السينما رجال الشرطة بأننا موجودون منذ 15 عاماً، ونعرض في خمس قاعات منتشرة في برلين، وأن برنامجنا موجود على الإنترنت، شعروا بالإحراج لاشتباههم المسبق، قبل أن يقوموا بعمليات البحث الأولية حتى».

وعن قدرة السينمائيين الفلسطينيين على إنتاج أفلام تتناول قضاياهم، فقد أكدت فخري على وجود أسماء مهمة في الساحة الفلسطينية، مشيرةً في الوقت نفسه إلى صعوبة التعامل مع أحداث صعبة كالتي تجري اليوم، وأنها تتطلب دائماً الكثير من الوقت والجهد لكي يتمكن الفنان من استيعابها والتفاعل معها.

وبعد أن كان من المعتاد اقتصار دعوة المشاركة في مهرجان الفيلم العربي في برلين على فنانين وأكاديميين موجودين في «الشتات العربي»، فقد ارتأت إدارة المهرجان في نسخة هذا العام فتح باب المشاركة أمام كل الناشطين العرب بغض النظر عن أماكن وجودهم ونشاطهم. وكان من بين هؤلاء مديرة المكتبة والأرشيف في الجامعة العربية الأميركية في رام الله الأستاذة رولا شهوان، التي شاركت في ندوة بعنوان «أن نحكي عن فلسطين». إضافة إلى تقديم فيلم رائد الموجة الفرنسية الجديدة جان لوك غودار «هنا وهناك»، الذي صوّر في الأردن ولبنان، مطلع السبعينيات، خلال زيارة المخرج لمواقع وجود الفدائيين الفلسطينيين في الأردن ولبنان، وإجرائه العديد من المقابلات معهم، أثناء مرافقتهم بكاميرته.

ولفتت رولا شهوان في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أنه كان من المقرر عرض الفيلم في قاعة سينما أرسينال الواسعة، قبل أن يتراجع القائمون عليها عن استقبال المهرجان وعرض الفيلم، ليُضطر المنظمون للاكتفاء بعرضه في قاعة صغيرة بعيدة عن وسط المدينة.

> أقيم مهرجان الفيلم العربي في ظل أجواء مضطربة تشهدها برلين

عرض فيلم «باي باي طبريا» في المهرجان (الملف الصحافي)

نقد

عصابة تيك توك تغري الإعلام اللبناني

دخلت التلفزيونات اللبنانية سلّم المزايدات في تخطيتها لقضية «عصابة تيك توك»، من دون أي ادراك لحساسية الجريمة وتداعيتها

بيروت ـ **ربيع فران**

ينشغل لبنان منذ أسبوعَين بقضية عصابة تيك توك المتورطة بجرائم اغتصاب أطفال وابتزازهم وإرغامهم على تعاطي المخدرات، وغيرها من التفاصيل المأساوية التي تتكشف تباعاً مع تواصل التحقيقات الأمنية والكشف عن أسماء جديدة من عناصر العصابة. وحتى لحظة كتابة هذه السطور، لم تكن أي جهة قضائية أو أمنية قد أصدرت بياناً واضحاً حول عصابة تيك توك هذه، أو حول القضية، بل إن كل ما نشر هو إما تسريبات نشرها صحافيون ومراسلون مقربون من الأجهزة الأمنية، أو تحليلات وأخبار، بعضها صحيح وبعضها كاذب، ما حوّل قضية بهذه الخطورة والحساسية على حياة الضحايا وذويهم، والرأي العام بشكل عام، إلى ملعب للاستعراض، المبتذل في أغلب الأحيان.

هكذا شاهدنا التلفزيونات اللبنانية وهي تدخل سلّم المزايدات في تغطيتها للقضية، وتحول بعض الإعلاميين إلى مفتشين بوليسيين سعياً وراء «الحقيقة»، فوقع بعضهم في فخ نشر الأخبار الكاذبة، بينما كانت قمة الابتذال في حلقة برنامج «فوق الـ18» الذي تقدّمه المذيعة اللبنانية رابعة الزيات. وروّجت الزيات لحلقتها، التي عرضت الأسبوع الماضي، على اساس واحد، أنها ستستضيف حسن سنجر، أحد المخبرين الذين ساهموا في كشف القضية، ليتبيّن أن سنجر شريك في العصابة، ويصدر القضاء اللبناني قراراً بتوقيفه، مباشرةً على الهواء، وهو ما لم يحصل لأن المتّهم غادر لبنان في نهاية شهر مارس/ آذار الماضي.

استضافة حسن سنجر من قبل رابعة الزيات فتحت الباب أمام الانتقادات لأداء الإعلام في هذه القضية، من دون أي مراعاة لحساسيتها، خصوصاً أن الضحايا فيها من القاصرين. وهو ما ينطبق على التغطية العامة لهذه القضية، خصوصاً عبر المواقع الإلكترونية التي تبارت في نشر أخبار تحت عناوين جنسية ومثيرة، وكأن القضية فضيحة جنسية لا جريمة لم يعرف لبنان في السنوات الأخيرة ما يشبهها، بفظاعتها وتفاصيلها وتداخل المتورّطين فيها.

لا يمكن فصل محطات التلفزة اللبنانية عن هذه القضية أو الواقع اليومي، بعد سلسلة من البرامج التي بدأت في منتصف التسعينيات وسعت دوماً لتحقيق أعلى نسب مشاهدة، من دون التنبه إلى تحوّلها إلى قاعدة للترويج لظواهر بعضها خطير خصوصاً بالنسبة للقاصرين، في ظل غياب الإرشادات الضرورية أو التنبيه الذي يسبق عرض هذه البرامج. في بداية القرن الحالي، انتشرت على الشاشات اللبنانية برامج اجتماعية تحوّلت بأغلبها إلى رصانة في المعالجة. ومع سيطرة مواقع التواصل الاجتماعي على المشهد الإعلامي، زادت القنوات حدة الفضائحية بهدف محرّمة في وقت سابق من إيجاد طريقها إلى الشاشة الصغيرة، لكن من دون أي الطابع الفضائحي، لتتحوّل استديوهات التلفزيونات اللبنانية إلى مساحة مصارعة حقيقية، وتمكنت قضايا كانت اللحاق بالترند وتحقيق نسب مشاهدة عالية على المنصات الإلكترونية، وبالتالي تحقيق أرباح مالية أكبر، في ظل تراجع المداخيل الإعلانية للقنوات في الفترة التي تلت الأزمة الاقتصادية عام 2019.

فتحت رابعة الزيات الهواء لأحد المتهمين (فيسبوك)